استعراض تطورسوق التأمين التكافلي ضمن منظومة المؤسسات المالية الإسلامية

-دراسة حالة السعودية، الإمارات والجزائر-

Reviewing the development of the takaful insurance market within the system of islamic financial institutions

-Case Study of Saudi Arabia, UAE and Algeria

جوادي سميرة*

جامعة ورقلة – الجزائر

s.djouadi24@gmail.com

حليمي ليلى

جامعة البليدة – الجزائر

Halimileila41@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2020/09/29 تاريخ القبول: 2020/12/19 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع التأمين التكافلي الذي أصبح من العناصر المهمة في الخدمات المصرفية الإسلامية وملازما لها في كثير من المجالات، حيث عرف التأمين التكافلي في الفترة الأخيرة نموا متسارعا وانتشارا كبيرا على الصعيدين الإسلامي والعالمي، وخلصت الدراسة إلى أن صناعة التأمين التكافلي عرفت تطورا ملحوظا ومتسارعا خلال فترة قصيرة مقارنة بنمو صناعة التأمين التقليدي، إلا انه بالرغم من ذلك لا تزال الأرقام المسجلة لا تعكس القدرات الحقيقية الممكن انجازها وهذا راجع للعديد من الأسباب من أبرزها القيود القانونية والتشريعية.

الكلمات المفتاحية:التأمين، التأمين التكافلي، الإشتراك، القسط.

تصنيف JEL: D22، C21، G22.

Abstract:

Thispaperexamines the subject of Takaful insurance, which has become an important element in Islamic banking services and is the accompany linked to in many areas. Takaful insurance has recently developed rapidly and widely in both Islamic and international markets.

The study concluded that the Takaful insurance industry witnessed a noticeable and rapid development during a short period compared to the growth of the traditional insurance industry, but despite that, the recorded numbers still do not reflect the real capabilities that can be accomplished and this is due to many reasons, the most prominent of which are legal and legislativerestrictions

Keywords : Insurance, TakafulInsurance, Souscription, Prime d'assurance.

Jel Classification Codes: D22, C21, G22.

.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تخطت تعاملات التأمين التكافلي أسواق الدول الإسلامية، لتفرض نفسها بقوة في معظم الأسواق الأوروبية والعالم ككل، ونجحت شركات التكافل في إثبات قدرتها على توفير الحماية التأمينية في المجالات الاقتصادية كافة، وقد أسهم التطور النوعي الذي طرأ على القوانين المنظمة لصناعة التأمين التكافلي في توسيع نطاق تحقيق رغبات المتعاملين من الأفراد والشركات، هذا إلى جانب المصداقية التي تميزت بها منتجات التكافل والتعاملات الحسنة في علاقات الشركات بالمساهمين والمتعاملين التي ساهمت في توسيع وتطوير أسواق التكافل.

وقد مرت صناعة التأمين التكافلي بعدة مراحل منذ نشأت أول شركة تأمين تكافلي في السودان والتي قام بتأسيسها بنك فيصل الإسلامي السوداني من أجل التأمين على ممتلكاته بناء على فتوى هيئة الرقابة الشرعية سنة 1979، ومن ثم انتشرت صناعة التأمين التكافلي إلى بقية الدول العربية والأسواق العالمية، حيث جذب هذا النظام شركات عالمية كبرى إلى تأسيس شركات تأمين تكافلي مثل شركة (AIG) المنتشرة عالميا وشركة إعادة التأمين العالمية (عامر، 2015، صفحة 42) (RE-SWISS) ويمكن أن نبرزأهم محطات تطور صناعة التأمين التكافلي في النقاط التالية:

- **سنة 1979:** تأسيس شركة التأمين الإسلامية السودانية وفي نفس السنة ظهرت الشركة الإسلامية العربية للتأمين" إياك "في دبي من قبل بنك دبي الإسلامي.
- **سنة 1984:** ظهرت شركة التكافل الماليزية التي أنشئها البنك الإسلاميا لماليزي.
- **سنة 1992:** ظهرت في البحرين شركة التأمين الإسلامية العالمية، والتي كان لبنك البحرين الإسلامي دورا مهما في إنشائها، واستثمار أموالها (خديجة، 2015، صفحة 68)؛
- **سنة 2006:** سن مجموعة من الإجراءات والقوانين الجديدة فيما يخص صناعة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية ودولة البحرين؛
- **سنة 2009:** تأسيس شركة السلام للتأمين التكافلي في بريطانيا؛
- **سنة 2009:** ماليزيا تصدر معيار (IFSB-8) الخاص بالتحكيم على التكافل والمعيار (IFSB-10) الخاص بتحكيم مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- **سنة 2010:** إصدار المعيار (IFSB-11) الخاص بالملاءة المالية لشركات التكافل؛
- **سنة 2011:** صدور معيار التكافل رقم 26 (AAOIFI) (قميري، 2015، صفحة 271)؛
- **سنة 2014:** بلغ عدد شركات التأمين التكافلي (216)شركة تأمين مباشر وإعادة تأمين موزعة عبر العالم، (9) منها في شمال إفريقيا؛
- **سنة 2016:** بلغ عدد شركات التأمين التكافلي 308 شركة معظمها شركات تأمين مباشر

وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية استعراض واقع وتطور سوق التامين التكافلي في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة كدول رائدة في هذا المجال، مع تسليط الضوء على تجربة التأمين التكافلي في الجزائري كتجربة حديثة وناشئة

✓ **الدراسات السابقة:**

- **دراسة (معمر، 2013/2012)بعنوان: نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق-دراسة بعض التجارب الدولية-**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حقيقة التأمين التكافلي باعتباره بديلا شرعيا لنظام التأمين التقليدي وعرض النجاحات التي حققتها هذه الصناعة، حيث توصلت الدراسة إلى انه بالرغم من وجود عقبات قانونية وإدارية إلا أن دولة السودان قطعت شوطا كبيرا في تطوير صناعة التأمين التكافلي بما يشمل ذلك من إصدار القوانين ومراجعة عقود التأسيس والنظم الأساسية وإزالة الأحكام الشرعية المخالفة، أما بالنسبة لماليزيا فيشهد نظام التأمين التكافلي تصاعدا مستمرا من خلال تشجيع الحكومة الماليزية والبنك المركزي الماليزي بعقد مؤتمرات علمية وعالمية سنوية يتم فيها البحث عن سبل تطوير التكافل وأداء الموظفين العاملين فيها، ودراسة أهم العقبات التي تواجهها في الوقت الحاضر، وتعتبر ماليزيا اليوم من الدول المتقدمة والفعالة في مجال صناعة التكافل في العالم الإسلامي التي يحتذى به، إلا أنه بالنسبة للجزائر فإن نظام التأمين هو نظام يسير كلية وفقا لنمط التقليدي حيث تعتبر صناعة التأمين التكافلي صناعة ناشئة من أهم خصائصها ضعف الانتشار وتتميز منتجاتها بتنوع مقبول وتعاني صعوبات نابعة في مجملها من طبيعة النظام المالي المسير وفقا لنمط التقليدي، وتعد تجربة شركة سلامة للتأمين في طرح منتجات التأمين التكافلي في سوق الجزائرية اللبنة الأولى للتأسيس لهذا النظام في الجزائر.

- **دراسة (اسامة، 2014/2013)بعنوان: أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي**

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم طرق واليات توزيع الفائض التأميني والذي يعد من ابرز الفروق الجوهرية بين نظام التأمين التكافلي ونظام التأمين التقليدي واثر تلك الآليات على تنافسية شركات التأمين التكافلي من خلال دراسة مقارنة بين الشركة الأولى للتأمين بالأردن وشركة التكافل ماليزيا للفترة 2008-2013، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد تأثير قوي لطريقة توزيع الفائض التأميني على تنافسية الشركتين محل الدراسة بالرغم من اختلاف طريقة التوزيع، كما أظهرت النتائج أيضا أن شركات التأمين التكافلي لم تقدم الخدمات التأمينية ضمن الإطار الشرعي فحسب بل قدمت أيضا عائدا إضافيا من خلال توزيع الفائض التأميني وعوائد استثماره، ما يشكل حافزا إضافيا لتعزيز تنافسية شركات التأمين التكافلي.

2. تشخيص وضعية سوق التأمين التكافلي على المستوى العالمي

تشير الإحصائيات إلى أن عدد شركات التأمين التكافلي بلغ 305 شركة سنة 2017 منتشرة في أنحاء العالم مقارنة بـ 220 شركة تكافل سنة 2015، وقد حققت صناعة التأمين التكافلي على المستوى الدولي نموا فيما يتعلق بالاشتراكات، حيث نمت في سنة 2016 بمعدل 12.5% مقارنة بسنة 2015، في حين كان النمو في أقساط التأمين التقليدي لا يتجاوز 04%، إلا أن حجم هذه الاشتراكات لا يزال صغيرا ولا يتجاوز 25 مليار دولار، كما أن صناعة التأمين التكافلي لا تزال أصغر مساهم في صناعة التمويل الإسلامي من حيث الأصول بنسبة 02%.

1.2. نمو مساهمات شركات التأمين التكافلي على المستوى العالمي

لقد شهد سوق التأمين التكافلي في العالم نموا مستمرا خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2016 فبعد أن كان إجمالي الأقساط لا يتجاوز 2.5 مليار دولار سنة 2005، إرتفع إلى 14.9 و18.5 مليار دولار سنتي 2015 و2016 على الترتيب في حين بلغ 19 و21 مليار دولار سنتي 2017 و2018 على الترتيب، ويتوقع أن تصل قيمة السوق إلى 44 مليار دولار بحلول سنة 2024 (الالكتروني)

وقدساهمت في هذا النمو مجموعة من العوامل من أهمها (جهاد، 2015، الصفحات 20-21):

- ✓ النمو المتزايد في قطاع المصرفية الإسلامية وتجدد الأزمات في النظام الرأسمالي الذي أدى إلى تحول الشركات للتعامل وفق الضوابط الشرعية الإسلامية؛
- ✓ زيادة عدد البنوك الإسلامية ونجاحها أدى لتوسع تمويلاتها وزيادة الطلب على قروضها ما يستوجب تغطية المخاطر التمويل التي تعترضها من خلال اللجوء لشركات التأمين التكافلي؛
- ✓ المبادئ التي يقوم عليها نظام التأمين التكافلي كالمشاركة في الإدارة والأرباح، توزيع الفائض التأميني واستثمار الأموال وفق الشريعة الإسلامية ساهمت في زيادة الإقبال علية؛
- ✓ توجه العديد من الدول العربية والإسلامية لخصخصة شركات التأمين والرغبة في التخلي عن أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي لتخفيف العبء الحكومي، وفرض إلزامية بعض أنواع التأمين كالتأمين التكافلي الطبي، تأمين الحريق وتأمينات المسؤولية المهنية؛
- ✓ تجاوز عدد السكان المسلمين 1.6 مليار مسلم أي ما يفوق 20% من عدد سكان العالم وتركزه بدرجة أكبر في مصر،ماليزيا واندونيسيا، وتوقع وصولهم إلى 2.2 مليار بحلول سنة 2030، بالإضافة إلى تواجد الجاليات العربية والمسلمة في الدول الغربية مما يعظم من فرص تسويق منتجات التأمين التكافلي، مع تزايد الوعي والإدراك بأهمية التأمين التكافلي واختلافه عن التأمين التقليدي والمترجم بزيادة الطلب عليه؛

الجدول رقم 01: مساهمات التأمين التكافلي حسب المنطقة لسنة 2016

(الوحدة: بليون دولار)

المنطقة	اسيا	دول الخليج	الشرق الاوسط MENA	افريقيا	المجموع
26.1	3.3	12.6	9.5	0.7	26.1

Source: ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2018: p:09

*لأغراض التصنيف الإقليمي تم تضمين إيران في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "MENA"، وإدراج تركيا ضمن "دول أخرى"

وتستحوذ منطقة الخليج العربي على ما يقارب 88% من إجمالي الأقساط المكتتبة في سوق التأمين التكافلي عالمياً والتي بلغ حجمها سنة 2016 ما يقارب 14.27 مليار دولار بنسبة نمو 16% مقارنة بسنة 2015، في حين جاءت منطقة شرق آسيا في المركز الثاني بحصة 06%، ثم قارة أفريقيا بحصة 04%، بينما توزعت الـ 02% المتبقية على باقي دول العالم. ومن حيث معدل النمو، احتلت منطقة الخليج أيضا المرتبة الأولى عالمياً بمعدل نمو سنوي مركب بنحو 19%، ثم أفريقيا التي حققت معدل نمو 18%، تلتها منطقة شرق آسيا بنحو 3%، أما باقي دول العالم فقد حققت نمو بـ 02%.

والجدول رقم 02 يبين التطور الملحوظ في عدد شركات التأمين التكافلي والمنتشرة حولالعالم

الجدول رقم 02: نمو عدد شركات التأمين التكافلي الناشطة في العالم

السنوات	2009	2010	2011	2012	2014	2015	2016	2017
عدد الشركات	173	195	200	206	216	220	278	305

المصدر: **دليل** شركات التأمين الإسلامي، النشرات الصحفية، متاح على الموقع الالكتروني:

http://www.takaful-re.ae/ar/press.php

ويقدر إجمالي المساهمات المكتتبة في أسواق التأمين التكافلي العالمية بحوالي 26.11 مليار دولار أمريكي سنة 2016 بزيادة قدرت بـ12.5%، أما متوسط معدل النمو فقد بلغ 8.77%، وتستحوذ كل من السعودية، إيران، ماليزيا والإمارات العربية على المراكز الأولى بنسبة 85.6% من إجمالي مساهمات التكافل العالمية(السعودية 38%، إيران 34.4%، ماليزيا 6.9%، الإمارات

6.3%)، كما تشكل منتجات التأمين الصحي والسيارات الفئة المهيمنة على صناعة التكافل خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتقدم الأشكال 1، 2، 3 توضيحا حول نمو مساهمات صناعة التأمين التكافلي على مستوى العالم حسب المناطق الرئيسية وأبرز الدول التي تنشط بها صناعة التأمين التكافلي.

الشكل رقم01: نمو مساهمات التأمين التكافلي العالمية للفترة 2010-2016

(الوحدة: مليون دولار)

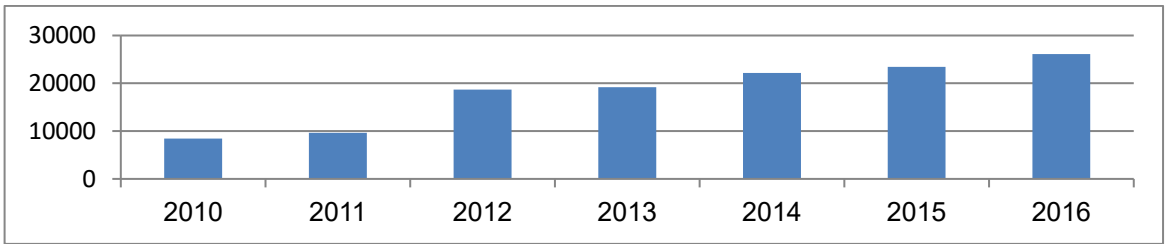

Source: IFSB, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2018, p:41

الشكل رقم 02: نمو مساهمات التأمين التكافلي العالمية حسب الدولة لسنة *2016*

(الوحدة: مليون دولار)

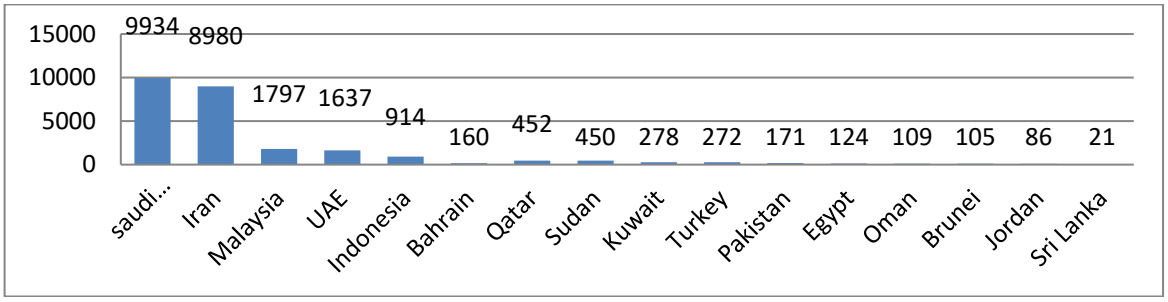

Source: IFSB, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2018, p:41

الشكل رقم 3: إجمالي مساهمات التكافل حسب المناطق الرئيسية

(الوحدة: مليون دولار)

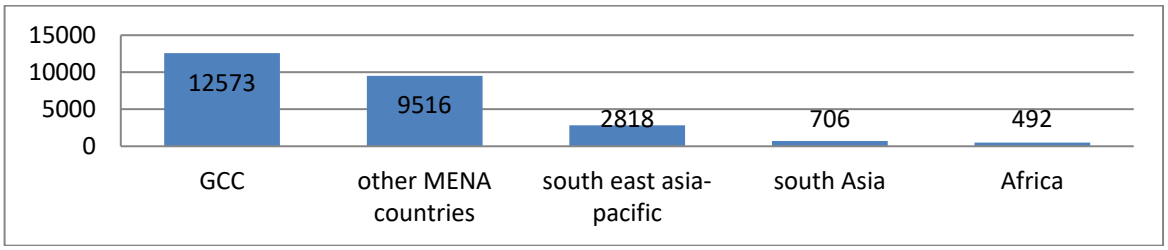

Source: IFSB , ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2018, p:42

وتجدر الإشارة إلى أن أسواق دول مجلس التعاون الخليجي حققت مساهمات تقديرية بلغت 12.57 مليار دولار أمريكي، بنمو تقريبي قدره 7.4٪، وهو أبطأ من معدل 21٪ المسجل سنة 2015.

حيث سجلت المملكة العربية السعودية -أكبر الأسواق- مساهمات بلغت 9.9 مليار دولار أمريكي سنة 2016 بزيادة قدرها 2.1 ٪ مقارنة بـ 19.7 ٪ في العام السابق.

وفقاً لمؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA)، كما لوحظ تباطؤ في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. على سبيل المثال، في البحرين، انخفض إجمالي المساهمات الإجمالية لشركات التكافل بنسبة 4.4٪ إلى 160.723 مليون دولار أمريكي سنة 2016 مقارنة بـ 168 مليون دولار أمريكي المسجلة سنة 2015 ويرجع ذلك إلى تباطؤ الاتجاه في الأنشطة الاقتصادية الشاملة والمقيدة بانخفاض أسعار النفط وتدابير التكيف المالية التي تلت ذلك.

وقد نتج عن هذا انخفاض في الطلب على تأمين السيارات والتأمين الصحي وعلى النقيض من ذلك وفي نفس الفترة، سجلت إيران -ثاني أكبر سوق تأمين إسلامي- نموًا متميزًا بنسبة 23.3٪.

من جهة أخرى وعلى النقيض من دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تهيمن الشركات العائلية على صناعة التكافل في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ (التي تضم بشكل رئيسي ماليزيا، إندونيسيا وبروناي)، وتُعزى أكثر من 70٪ من المساهمات المكتتبة في المنطقة والتي بلغت 2.82 مليار دولار إلى أعمال التكافل العائلية بنسبة 36.5٪ من حصة السوق العالمية للتكافل وتتصدر ماليزيا سوق التكافل في المنطقة بإجمالي مساهمات يبلغ 1798 مليون دولار أمريكي، تدعمها عوامل هيكلية مواتية مثل القوانين القوية والدعم الحكومي. وسجلت إندونيسيا - ثاني أكبر سوق للتكافل في المنطقة- مساهمات تقدر بنحو 915 مليون دولار أمريكي بمعدل نمو تقريبي بلغ 14.2٪ سنة 2016، وهو أبطأ من نمو التأمين التقليدي، الذي سجل معدل نمو بلغ 23.7 ٪ في نفس الفترة، ويرجع سبب نمو أعمال التكافل العائلي -كنشاط تجاري جديد- إلى حد كبير إلى السياسات ذات المدى الجماعي.

ويظهر جليا مما سبق المكانة التي أصبحت تتبوؤها صناعة التأمين التكافلي حول العالم مع زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي، إلا أن الأرقام المسجلة لا تعكس الإمكانيات الحقيقية والمكانة التي من الممكن أن تتمتع بها هذه الصناعة وبالتالي يجب بذل جهود أكبر من قبل الهيئات الدولية والدول الرائدة في مجال التكافل لتعزيز التشريعات والقوانين التي من شأنها ضمان النمو والتطور لصناعة التأمين التكافلي.

3. تحليل وضعية سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية:

شهد سوق التأمين في المملكة العربية السعودية نموا مطردا خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد شركات التامين العاملة في سوق التأمين السعودي 35 شركة، إلا انه سجل انخفاض في إجمالي الأقساط المكتتبة إلى 36.5 مليار ريال بنسبة1% (مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير 54، 2018).

ويعزى التطور المستمر في قطاع التأمين السعودي إلى جملة الإجراءات التصحيحية المنتهجة منذ سنة 2013 والتي شملت تعزيز الاحتياطات الفنية المطلوبة لتتوافق مع الأنظمة والتعليمات الرقابية وتعزيز الضوابط الفنية للاكتتاب، وترجع الزيادة في الطلب على التأمين إلى انتهاج إلزامية التأمين الصحي وتأمين السيارات إلى جانب الأوضاع الاقتصادية المساعدة (بضير، 2016، ص13).

الجدول رقم 03: إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في سوق التأمين السعودي

(الوحدة: مليون ريال)

نوع النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التأمين الصحي	8.690	9,708	11,285	12,8950	15,7205	18,9668	18,6303	19,0355
التأمين العام	6.725	7,890	9,000	11,5000	13,8574	16,4938	17,1737	16,3274
تأمين الحماية والادخار	972	905	889	844.5	904.4	1,0357	1,0514	1,1403
المجموع	16387	18,503	21,174	25,2395	30,4822	36,4963	36,8554	36,5032

المصدر: تقارير سوق التأمين السعودي 2010-2017، مؤسسة النقد العربي السعودي http://www.sama.gov.sa/ar-sa/

وقد انخفضت أقساط التأمين المكتتب بها في سوق التأمين السعودي بمبلغ 352 مليون ريال لتصل إلى 36,5 مليار ريال في عام 2017 مقابل 36,8 مليار ريال في عام 2016 بنسبة انخفاض 1% مقارنة بسنة 2016، بينما لم تكن تتجاوز سنة 2010 ما قيمته 16.4 مليار ريال، وقد حافظ التأمين الصحي على مكانته باعتباره أكبر أنشطة التأمين في سنة 2017، حيث ارتفعت حصة

التأمين الصحي في إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها لتصل إلى % 52 سنة2017 مقابل 50% في عام 2016، حيث ارتفعت قيمته في 2017 إلى 19 مليار ريال بينما لم يكن يتجاوز 12.9 مليار ريال سنة 2013 بينما انخفضت حصة التأمين العام في قطاع التأمين إلى 44% سنة حيث بلغ 16.3 مليار ريال 2017 مقابل 46% في سنة 2016، مع تسجيل تطور ملحوظ في هذا النوع من التأمين الذي لم يكن يتجاوز 9 مليار ريال سنة 2012.

أما نشاط تأمين الحماية والإدخار فحافظ على مرتبته من حيث كونه أقل أنشطة التأمين حجما حيث بلغت أقساط تأمين الحماية والإدخار 1.1 مليار ريال بنسبة 8.5% سنة 2017 ما يقابل 1.5% أي ما يعادل 1.05 مليار ريال سنة 2016.

1.3. عمق سوق التأمين في المملكة العربية السعودية:

يعرف عمق سوق التأمين بإجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، يعرف عمق التأمين غير النفطي بأنه نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى الناتج المحلي غير النفطي.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم 4.

الشكل رقم 04: عمق سوق التأمين في السعودية

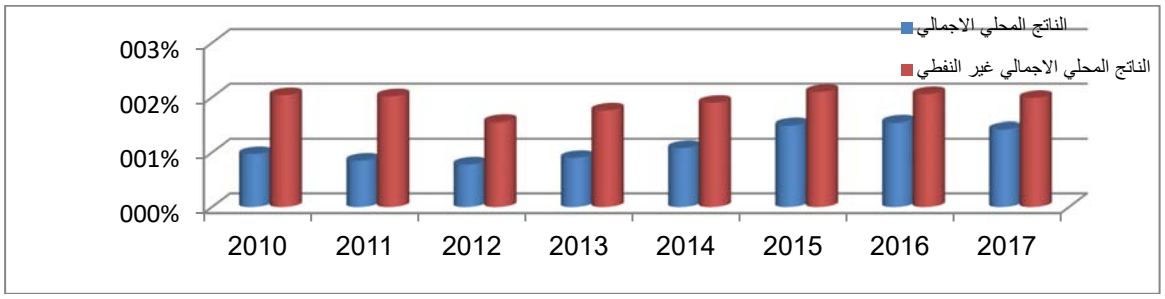

المصدر: تقارير سوق التأمين السعودي 2010-2017، مؤسسة النقد العربي السعودي http://www.sama.gov.sa/ar-sa/

شهد عمق التأمين خلال الخمس سنوات الأخيرة ارتفاعا في معدل النمو السنوي المركب بنسبة 12%، أما سنة 2017 فقد شهد عمق التأمين انخفاضا ليبلغ 1.42%مقابل 1,54% في سنة 2016، نظر الارتفاع إجمالي الناتج المحلي وانخفاض إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، بينما بلغ عمق التأمين من الناتج المحلي غير النفطي 1.99% في سنة 2017 مقابل % 2.06 لسنة 2016 وبلغت نسبة متوسط النمو السنوي لعمق التأمين من الناتج المحلي غير النفطي 3% خلال الفترة 2013-2017.

2.3. كثافة سوق التامين السعودي:

تعرف كثافة سوق التأمين بمعدل إنفاق الفرد على التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى عدد السكان)، وتتضح كثافة التأمين فيما يخص فروع التأمين في المملكة في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: كثافة سوق التأمين السعودي

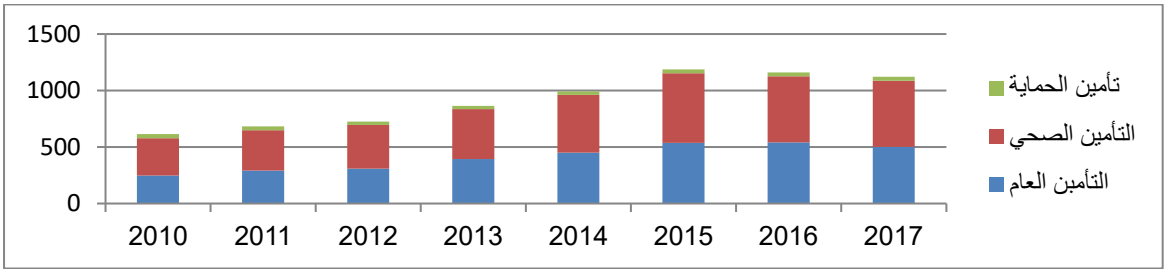

المصدر: تقارير سوق التأمين السعودي 2010-2017، مؤسسة النقد العربي السعودي http://www.sama.gov.sa/ar-sa/

وتجدر الإشارة إلى أن كثافة التأمين انخفضت من 1159 ريال للفرد في سنة 2016 إلى 1121 ريال للفرد سنة 2017 بنسبة انخفاض03%، بينما لم تكن تتجاوز 604 ريال للفرد خلال سنة 2010، وارتفع مستوى إنفاق الفرد على الخدمات

التأمينية بزيادة سنوية متوسطة بلغت 08% خلال الفترة 2013-2017 بنسبة إرتفاع أقل مقارنة بزيادة سنوية متوسطة بلغت 11% خلال الفترة 2009-2013.

هذا وقد ظلت نسبة كثافة تأمين الحماية والإدخار عند مستوى منخفض بوجه عام مقارنة بالتأمين العام والتأمين الصحي حيث بلغت تلك النسبة 35 ريال للفرد.

ويعد الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية ونظام الحوكمة المعمول به من أبرز العوامل التي ساهمت في النمو والتطور واستمرارية شركات التأمين التكافلي العاملة في قطاع التأمين السعودي، حيث ساهمت هذه اللوائح في زيادة درجة الشفافية والإفصاح خاصة ما تعلق بالتقارير المالية والمعلومات المقدمة من طرف مجالس إدارة شركات التأمين إلى مؤسسة النقد العربي السعودي، مما ساعد أيضا شركات التكافل على تعزيز وضعها التنافسي سواء في بيئة أعمال مجلس التعاون الخليجي أو على المستوى العالمي وهو ما يظهر جليا في نسبة استحواذ سوق التأمين التكافلي السعودي بإجمالي مساهمات ما يقارب 10 مليار دولار.

كما عمل نظام الحوكمة في شركات التأمين التكافلي في السعودية دورا مهما في تخفيض المخاطر خاصة ما تعلق منها بالفساد المالي والإداري، وجعل قطاع التأمين السعودي أرضية خصبة لجذب رؤوس الأموال الضخمة ورفع مستوى أداء الشركات، مع حرص الشركات المستمر على تطبيق وتطوير نظم الحوكمة بها مع الحرص ضمان وجود الخبرة والمؤهلات خاصة لدى أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة لما لهم من تأثير كبير وقوي على الأداء العام للشركات مع تفعيل وتعزيز الإفصاح عن طبيعة قواعد الحوكمة المطبقة.

4. تحليل وضعية شركات التأمين التكافلي في الإمارات العربية المتحدة

صنفت دولة الإمارات ضمنالدول العشر الأوائل عالمياً في تحقيق نمو كبير في أقساط التأمين وفق تقارير مؤسسات عالمية، إلى جانب تصدرها أسواق الدول العربية وشمال أفريقيا MENA من حيث الأقساط المكتتبة خلال الـ 10 سنوات الأخيرة. كما أصبح قطاع التأمين في الإمارات الأفضل إقليمياً في حساب الفرص والمخاطر، وقد بلغ عدد شركات التامين العاملة في دولة الإمارات 62 شركة سنة 2017، بمزيج من 35 شركة تأمين وطنية و27 شركة تأمين أجنبية، في حين بلغ عدد شركات التامين التكافلي 12 شركة تأمين وكلها شركات وطنية، وقد حقق قطاع التأمين في الإمارات سنة 2017 نموا في حجم الأموال المستثمرة بـ 60.7 مليار درهم وبلغت الأقساط المكتتبة ما يعادل 44.8 مليار درهم بنسبة زيادة 12% عن سنة 2016، والمتوقع أن تصل إلى 66 مليار درهم (هيئة التأمين، 2018).

وتشير التقارير العالمية إلى التحسن الملحوظ في ترتيب الدولة عالمياً على مدار السنوات الخمس الأخيرة من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبة ليصل إلى المرتبة 36 سنة 2017 مقارنة بالمرتبة 44 سنة 2013، فيما وصل ترتيب الدولة من حيث انتشار التأمين إلى المرتبة 42 سنة 2017 مقارنة بالمرتبة 64 سنة 2013. فيما بلغ نصيب الفرد من أقساط التأمين في نهاية سنة 2017 ما قيمته 4753 درهم بينما كان لا يتجاوز 2346 درهم سنة 2007. (الالكتروني، https://www.urdupoint.com/arabic/story/663088.html)

أما عن شركات التأمين التكافلي فقد بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة 4.2 مليار درهم مقارنة بـ 3.7 مليار درهم سنة 2016، هذا وقد حققت شركات التكافل نموا بنسبة 07% مقارنة بمعدل نمو 15% لدى شركات التأمين التقليدي. وقد جاءت دولة الإمارات في المركز الثاني عالمياً بعد السعودية وفق حجم القطاع، حيث يبلغ في السعودية حوالي 9.5 مليار دولار مقارنة بـ 995 مليون دولار (3.64 مليار درهم) في الإمارات، متبوعة بماليزيا التي يبلغ فيها حجم القطاع حوالي 855 مليون دولار.

والجدول رقم 04 والشكل رقم 06 يبين تطور مؤشرات الأداء لشركات التأمين التكافلي مقارنة بشركات التامين التقليدية وبالنسبة لقطاع التأمين الإماراتي.

الجدول رقم 04: تطور أداء شركات التأمين التكافلي مقارنة مع شركات التأمين التقليدي والقطاع ككل لسنة 2017

(الوحدة: مليون درهم)

	شركات التأمين التقليدي		شركات التأمين التكافلي		قطاع التأمين	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017
إجمالي الأقساط المكتتبة	21,148,075	23,887,585	3,747,467	4,255,981	24,895,542	28,143,565
صافي الأقساط المكتتبة	10,654,770	11,990,392	2,371,682	2,709,251	13,026,452	14,699,643
إجمالي الأقساط المكتسبة	20,352,032	22,497,939	3,053,116	4,063,859	23,405,147	26,561,799
صافي الأقساط المكتسبة	10,123,880	11,416,774	2,330,430	2,488,622	12,454,310	13,905,396
إجمالي المخصصات الفنية	20,765,611	24,375,767	4,675,283	5,551,275	25,440,895	29,927,041
صافي المخصصات الفنية	8,927,305	9,688,231	3,337,564	4,128,971	12,264,870	13,817,202
إجمالي المطالبات المدفوعة	16,710,981	19,654,503	2,108,256	2,512,379	18,819,237	22,166,882
إجمالي الموجودات المستثمرة	22,932,438	24,254,976	4,659,310	5,857,243	27,591,748	30,112,220
صافي دخل الاكتتاب	617,844	910,637	(157,804)	41,860	460,040	952,497

المصدر: التقرير السنوي لهيئة التأمين 2017.

وقد أظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة أداءً رائعًا في نمو صناعة التأمين التكافلي بنسبة 15.1٪ على أساس المتوسط المرجح البالغ -0.15٪ المسجل بين سنتي 2012 و2015، ويرجع ارتفاع العائد إلى التحسن في الأداء الفني، كنتيجة لاستراتيجيات مختلفة وسياسات ومبادرات تم تبنيها من قبل هيئة التأمين تهدف إلى تحسين سياسة تحديد المخاطر وتسعيرها، حيث حققت شركة أبو ظبي الوطنية للتكافل أعلى عائد على حقوق المساهمين عند 20 ٪.

وتولي هيئة التأمين اهتماماً خاصاً بقطاع التأمين التكافلي من خلال العمل على تعزيز دوره الحيوي في ضمان الأشخاص والممتلكات والمسؤوليات جنباً إلى جنب مع قطاع التأمين التقليدي، باعتبار أن هذا القطاع يعد أحد أبرز الخدمات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية والتي تستهدف شرائح معينة من عملاء التأمين. وتشير المؤشرات إلى تنامي دور قطاع التكافل في صناعة التأمين بالدولة، إذ بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة من قبل جميع شركات التامين التكافلي العاملة في الدولة 4.2 مليار درهم لسنة 2017، بحجم أموال مستثمرة بلغت ما قيمته 60.7 مليار. (الالكتروني، (https://www.urdupoint.com/arabic/story/663088.html

وتُعتبر دولة الإمارات من الدول السبّاقة على المستويين العربي والإقليمي في تنظيم صناعة التأمين التكافلي، إذ سجلت سبقا تشريعيا باستصدار مجموعة من القوانين في هذا الشأن، من خلال صدور قرار هيئة التأمين رقم 04 في شأن نظام التأمين التكافلي سنة 2010 بهدف وضع الأطر القانونية لترسيخ هذا النوع من التأمين، لتصبح الإمارات أول دولة عربية تضع تشريعا تنظيميا لصناعة التأمين التكافلي، وجاء إصدار هذا النظام للترخيص لشركات التأمين التكافلي التي تسعى إلى توفير مجموعة متكاملة من المنتجات التأمينية المبتكرة والمتوافقة مع الشريعة في مجال التكافل في خطوة تستهدف تلبية مستويات الطلب المتنامية على هذه الخدمات للعملاء في الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي.

كما أن إصدار تعليمات منفصلة لشركات التأمين التكافلي العاملة في الدولة تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتنسجم مع نظام التأمين التكافلي المعمول به والصادرة عن هيئة التأمين في سنة 2010 كان لها الأثر الايجابي والكبير على أداء شركات التأمين التكافلي بالإمارات من خلال تعزيز مبادئ الحوكمة في هذه الشركات الأمر الذي من شأنه زيادة التقيد والالتزام بمعايير

الشفافية والإفصاح في القيام بالعمليات التأمينية وتقديم المعلومات وإعداد التقارير المالية الأمر الذي انعكس بالإيجاب على سمعة شركات التأمين التكافلي وتعزيز موقعها التنافسي ضمن أحسن الشركات، إلى جانب حرص هذه الشركات على الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وصغار المساهمين، مع الالتزام بالمعايير المحاسبية والمالية وفق ما تمليه القواعد وبما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية ما جعل منها أوعية استثمارية مربحة للمستثمرين.

كما أنه تجدر الإشارة إلى أن أداء شركات التأمين التكافلي في دولة الإمارات ما كان ليحقق جملة المكاسب السالفة الذكر لولا تضافر العديد من الجهود التي حرصت على التزام شركات التأمين التكافلي بتطبيق القوانين والتعليمات والالتزام بمعايير ومبادئ الحوكمة، وهو ما يظهر من خلال تقارير الحوكمة السنوية الصادرة عن شركات التأمين والمنشورة للعموم والتي تتضمن البيانات الضرورية حول الرواتب والمكافآت والمزايا السنوية التي حصلت عليها الإدارة التنفيذية العليا بالإضافة إلى حركات التداول التي تمت من قبل أعضاء مجلس الإدارة على أسهم الشركة.

وتقوم هيئة التأمين من خلال دورها الرقابي والتنظيمي والزيارات الميدانية للشركات بالتأكد ليس فقط من مدى التزام شركات التأمين بالتقيد بالأحكام المتعلقة بحوكمة مجلس إدارة الشركةوإنما التدقيق على البيانات المالية المتعلقة بشركات التأمين العاملة في الدولة من خلال الاطلاع على الوثائق التي تشير إلى التزام الشركات بالشفافية والإفصاح حول المعاملات التي تمت مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بما فيها المكافآت المدفوعة لهم.

5. تجربة صناعة التأمين التكافلي في الجزائر (شركة سلامة للتأمينات):

تعتبر تجربة الجزائر قصيرة وغير متنوعة فيالتأمين التكافلي وتقتصر على قيام شركة "إياك"* السعودية من خلال شركة سلامة للتأمين الجزائر، وترجع دوافع اعتماد التأمين التكافلي في الجزائر إلى الأسباب التالية (عفاف، 03-2012/12/04، صفحة 11).

- وجود فئة كبيرة من المجتمع تتحرج من التعامل مع شركات التأمين التجارية مع الحاجة للتأمين؛
- حاجة المؤسسات الإسلامية إلى تغطية تأمينية على أساسالتأمين الإسلامي؛
- يعد التأمين وسيلة للتخطيط المالي والمستقبلي وكذلك لحالات الشيخوخة والعلاج والتعليم وغيرها؛
- يعد التأمين التكافلي وبخاصة الذي يغطي الأخطار الشخصية موردا لتوفير رأس المال للنظام الاقتصادي على المدى الطويل.

هذا ومن خلال تتبع مسار الإصلاحات المطبقة على قطاع التأمين يتضح أن هناك ما يعرف بصناديق التأمين التعاونية، والتي كانت نتيجة للقرارات التالية (الدين، 25-2011/04/26، صفحة 07):

- القرار الممضي بتاريخ17/ 06/ 1964والمتضمن حل مجلس الصندوق المركزي لتجديد التأمينات الخاصة بالتعاونيات الفلاحية وتعيين لجنة إدارة مؤقتة لتسيير الصندوق؛
- القرار الممضي بتاريخ 1964/12/29 والمتضمن الترخيص لتعاونية التأمين الجزائرية الخاصة بعمال التربية والثقافة بإجراء بعض عمليات التأمين.

وقد قامت الجزائر بالمصادقة على ما يعرف بالاتفاقية المتضمنة إنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات بموجب المرسوم الرئاسي رقم 69-144 الممضى بتاريخ 1996/04/23، وتم سنة 2009إصدار ما يمكن اعتباره قانوناً عاماً يسمح بإنشاء شركات ذات شكل تعاضدي أو تعاوني، والمترجم أساسا في المرسوم التنفيذي رقم 09-13 الصادر بتاريخ 2009/01/11 (التنفيذي، 2009/01/11)، والذي جاء كأثر قانوني لنص المادة 215 من القانون 95-07 المعدل والمتمم بالقانون

06-06 والذي سمح بإنشاء هيئات تأمين في شكل شركة مساهمة أو شركة تعاضدية، وقد تضمن هذا المرسوم أربعة مواد وملحقاً يمثّل قانوناً نموذجياً للشركات ذات الشكل التعاضدي متكون من خمسة وثلاثين مادة مقسمة على أربعة فصول وبالنظر لأحكام هذا المرسوم فإنه يسمح بإنشاء شركات تأمين دون اشتراط الربحية.

إلا أن التنظيم القانوني لصناعة التأمين التكافلي في الجزائر لا زال يحتاج لجهود كبيرة من أجل تنمية هذه الصناعة فإصدار مجرد مرسوم تنفيذي يعتبر غير كافٍ، حيث يجب إصدار جملة من التشريعات والقوانين التي تعمل على بيان وتوضيح معنى نشاط التأمين التكافلي وأسس العملبه وفق القانون الجزائري، ومنح تسهيلات من أجل إنشاء شركات تأمين تكافلي في الجزائر.

وقد اعتمدت شركة سلامة لتأمينات بالجزائر بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ2006/07/02 عن وزارة المالية وبذلك فهي استحوذت شركة البركة والآمان للتأمين وإعادة التأمين المنشأة في2000/03/26، والتي أصبحت اليوم سلامة لتأمينات الجزائر بعد انضمامها لمجموعة سلامة، وتوفر حاليا خدمات متنوعة في السوق الجزائرية حيث تتوفر على 261 نقطة بيع على مستوى كافة التراب الوطني و(06) مديريات جهوية*، إلا أنها تنفرد بخدمات التكافل وهي الوحيدة من كل مؤسسات التامين في الجزائر التي تتعامل بالتأمين التكافلي الإسلامي.

وتتكون محفظة زبائن الشركة من 317 ألف متعاقد يتنوعون مابين أفراد، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ومجمعات صناعية، وتشير البيانات إلى أن شركة سلامة حققت نموا سنويا متواصلا في رقم أعمالها حيث سجلت الشركة رقم أعمال تجاوز 3277 مليون دينار سنة 2012، وبلغت الاستثمارات التي حققتها الشركة على مستوى البنوك الإسلامية أو في المجال العقاري 27.1 مليار دينار (طارق، 2016، صفحة 139)، وقد احتلت شركة سلامة المركز 140 سنة 2017 من بين 384 شركة تأمين عربية.

وتتمثل حصة شركة سلامة في سوق التامين الجزائري بـ03% من حصة القطاع الخاص المقدرة بـ20%، ويستحوذ القطاع العام للتامين على حصة 80% بالمائة من حصة السوق، وتستخدم شركة سلامة ثلاث نماذج في تنفيذ أعمالها ويتعلق الأمر بقيام الشركة بدور الوكيل عن المؤمن لهم في إدارة عملية التامين ثم تقوم باستثمار الأقساط في مقابل اجر معلوم (نموذج الوكالة)، أو القيام باتفاق الاستثمار بين طرف يقدم رأس المال والطرف الثاني يقدم الجهد في إطار ما يسمى بالمضاربة على أن يتم اقتسام الربح بينهما(نموذج المضاربة)، بالإضافة إلى نموذج آخر أين تقوم الشركة نسبة معينة من الاشتراكات في مقابل إدارتها للتامين مقابل نسبة معينة من عوائد الاستثمار والاشتراكات على اعتبار أن الشركة هي المضارب (النموذج المختلط).

1.5. استعراض تطور المؤشرات المالية لشركة سلامة للتأمينات الجزائر

سجلت شركة سلامة للتأمينات كشركة خاصة نموا ايجابيا ومتواصلا في رقم أعمالها منذ تأسيسها وذلك مقارنة بباقي شركات التامين الخاصة العاملة في سوق التأمين الجزائري في ظل استحواذ شركات التأمين العمومية على النسبة الكبرى من الحصة السوقية.

الجدول رقم05: تطوررقم أعمال شركة سلامة للتأمينات للفترة (2006-2017)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رقم الأعمال	1055	1422	1916	2490	2540	2797	3277	4015	4491	4707	5019	4787
نسبة التطور%	-	34.79	34.81	29.89	2	10.19	17.98	21.97	11.58	5.14	7	5-

Source : Ministère des Finances, Activité des assurances en Algérie (2006-2017)

من خلال معطيات الجدول رقم 5 يتضح أن نشاط الشركة عرف تطورا ملحوظا من سنة 2006 إلى سنة 2017، حيث سجلت الشركة سنة 2006 رقم أعمال يقدر ب 1055 مليون دج ليصل إلى 2490 مليون دج خلال سنة 2009، بينما سجلت 4787 مليون دج سنة 2017 بالرغم من الانخفاض المسجل مقارنة بسنة 2016 أين سجلت 5019 مليون دج بانخفاض بنسبة 5%. محققة بذلك فارقا يقدر ب 3732 مليون دج بين سنتي 2017 و2006. وبالرغم من هذا التطور المحقق إلا أن ذلك لا يعتبر كافيا نظرا لغياب الثقافة التأمينية والتكافلية بالأساس في المجتمع.

وبخصوص تطور حجم استثمارات الشركة المالية وفي الأوراق المالية الحكومية وهامش التأمين فيمكن إدراجها في الجدول رقم 06:

الجدول رقم 06: تطور مؤشرات الأداء لشركة سلامة للفترة (2006-2017)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم الاستثمارات	386	414	572	901	2436	1883	2139	2583	2990	3805	4330	5215
نسبة النمو	16%	7%	38%	58%	170%	-23%	14%	21%	16%	27%	14%	20%
حجم الاستثمارا في الأوراق الحكومية	284	326	355	445	942	1140	1040	1360	1536	2070	2239	2569
نسبة النمو	1%	15%	9%	25%	112%	21%	-9%	31%	13%	35%	8%	15%
هامش التأمين	393	466	301	611	1099	1065	1212	1462	1956	1378	1656	1762

Source : Ministère des Finances, Activité des assurances en Algérie (2006-2017)

من خلال الجدول رقم 06 يتضح أن الشركة حققت أرقام ايجابية في حجم الاستثمارات حيث وصلت إلى 5215 مليون دج سنة 2017 في حين لم تتجاوز 901 مليون دج سنة 2009، والأمر ذاته بالنسبة لحجم الاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية التي إرتفعت من 284 مليون دج سنة 2006 إلى 2569 مليون دج سنة 2017، إلا أن نمو حجم الاستثمار في مجال قيم الدولة كان أقل من باقي الاستثمارات وهو ما يدعم سياسة الشركة في الالتزام بالاستثمار في القنوات التي تتماشى وخصوصية عمل الشركة، كما إرتفع بذلك هامش التأمين من 393 مليون دج سنة 2006 إلى 1065 مليون دج سنة 2011، ليتجاوز 1762 سنة 2017.

كما سجل معدل العائد على الأموال الخاصة ROE (معدل العائد على حقوق الملكية) سجل مستويات متباينة مابين 6% و19% إلا أنها تبقى في الحدود المقبولةباستثناء سنة 2008، بنسبة مساهمة في ناتج قطاع التأمين بـ 3.7%

أما بخصوص تطور الحصة السوقية وهامش الملاءة المالية للشركة فيمكن إيجازها في الجدول رقم 07 والشكل رقم:

الجدول رقم 07: تطور الحصة السوقية وهامش الملاءة لشركة سلامة للفترة (2006-2017) (الوحدة: مليون دينار جزائري)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
هامش الملاءة	497	524	658	728	2208	2230	2244	2298	2538	2646	2733	2941
نسبة التطور	%3	5%	26%	11%	203%	1%	1%	2%	5%	4%	3%	8%
الحصة السوقية	-	-	-	-	3.2%	3.2%	3.3%	3.5%	3.5%	3.6%	3.8%	3.5%

Source : -Ministère des Finances, Activité des assurances en Algérie (2006-2017)

-Office National des Statistiques :http://www.ons.dz: (2012-2017)

الشكل رقم 06: تطور هامش الملاءة لشركة سلامة للتأمينات للفترة (2006-2017)

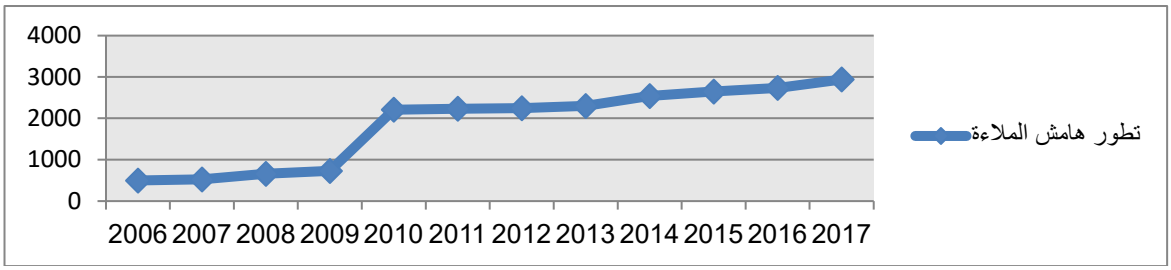

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد معطيات الجدول رقم 3-11

وتجدر الإشارة إلى أن تطور هامش الملاءة يرجع إلى تحسن حجم الأقساط المكتتبة مع الحرص على استثمار التوظيفات المالية مع تجنب كل ماله علاقة بسعر الفائدة من خلال توظيف الالتزامات المقننة في شكل ودائع لدى بنك البركة واستثمار جزء آخر في العقارات. إلا أن المشكل المطروح بالنسبة لاستثمارات شركة سلامة هو إلزامية توظيف جزء كبير من الالتزامات المقننة في شكل أصول مالية اقل مخاطرة وأكثر سيولة وهي سندات الخزينة، وهو ما يقع الجزء الأكبر منه على عاتق لجنة الاستثمار وكيفية تسييرها للأموال والاستراتيجيات الاستثمارية في شركة سلامة للتأمينات.

ويرجع الفضل في الأرقام الايجابية المسجلة على مستوى شركة سلامة للتأمينات الجزائر إلى حرص إدارة الشركة على الالتزام القانوني بكافة التعليمات اللازمة للقيام بنشاطها، حيث قامت الشركة بعداد دليل لحوكمة الشركة يتضمن هذا الدليل كافة المسائل والإجراءات التنظيمية المتعلقة بمجلس الإدارة وتنظيمه وتواتر اجتماعاته وكذلك تحديد اللجان المنبثقة عن المجلس وتحديد صلاحيات كل لجنة، وهو ما يجسد الامتثال لقانون 95-07 المتعلق بالتأمينات والقانون 06-04 المعدل والمتمم، إلى جانب خضوع الشركة إلى مجموعة من الجهات الرقابية والإشرافية كالمجلس الوطني للتأمينات، وزارة المالية الهيئة المركزية للمخاطر، لجنة الإشراف على التأمينات، صندوق ضمان المؤمن لهم، مما يشكل قيودا وضغطا إضافيا على الشركة للحرص منها على التأكد من سلامة وقانونية أعمالها، كما أن وجود هيئة الرقابة الشرعية يلزم الشركة بتطبيق عقد التأمين التكافلي الذي يعتبر الصفة المميزة لطبيعة الخدمات المقدمة من طرف الشركة مقارنة ببقية الشركات العاملة في سوق التأمين الجزائري.

6. خاتمة:

أفرزت الدراسات واجتهادات الدول العربية والإسلامية في الآونة الأخيرة نوعا جديدا من التامين يتماشى مع المتطلبات الشرعية أطلق عليه مصطلح التأمين التكافلي أو الإسلامي حيث يختلف عن التأمين التقليدي الذي يحتوي على عناصر غير مشروعة ضمن العقد التأميني كالغرر والمقامرة وذلك لوجود بنود غير واضحة ووجود فوائد في الأنشطة الاستثمارية حيث يوفر التأمين التكافلي طريقة بديلة للتأمين التقليدي، وتنطلق مقومات التأمين الإسلامي من الحاجة الفعلية إليه مستقبلا نتيجة للنمو المسجل في الصيرفة الإسلامية بالإضافة إلى العولمة المالية المستمرة الذي نتج عنه توجه العديد من الشركات العالمية إلى تبني واحتضان الصناعة التأمينية الإسلامية، بالموازاة مع ذلك البعد الشرعي الذي يحرك ضمائر المسلمين ويجعلهم يهتمون بالبديل الشرعي للتامين التقليدي.

وبدراسة الأرقام سالفة الذكر يظهر جليا أن صناعة التأمين التكافلي بدأت في ترسيخ مفهومها وساعدت على قيام شركات إعادة التأمين التكافلي وذلك لاستكمال نظام التأمين التكافلي بمختلف مؤسساته ومنتجاته، إلا أنه على الرغم من تنوع منتجات التكافل، فإنها ما زالت بحاجة إلى مزيد من الإبداع والابتكار بما يلبي تطلعات الأسواق العالمية، مع التركيز على تبني أنظمة حوكمة جيدة توفر لها الحماية من المخاطر، وكذلك الشفافية والابتعاد عن المحظورات بغية تعزيز مكونات الثقة.

وبالتالي فانه لتنمية صناعة التأمين التكافلي يجب تعزيز الجانب القانوني المنظم لها من خلال تفعيل دور الرقابة الشرعية، مع تطبيق اليات الحوكمة بشركات التأمين التكافلي لتطوير أدائها والعمل على زيادة أقساط التأمين في شركات التأمين

التكافلي وذلك لزيادة الاستثمارات طويلة الأجل.

7. قائمة المراجع:

1. امرسوم التنفيذي. (2009/01/11). رقم 13-09، الصادر في لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 03 الصادر بتاريخ 2009/01/14.
2. براحلية بدر الدين. (25-2011/04/26). التأمين في ظل المرسوم التنفيذي 09-13بين التجاري والتعاوني. بحث مقدم للملتقى الدولي حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التقليدية، جامعة فرحات عباس،سطيف. الجزائر.
3. بهلولي فيصل، خويلد عفاف. (03-2012/12/04). التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر– الواقع والآفاق-. الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير –تجارب الدول-،جامعة الشلف، . الجزائر.
4. بوعزوز جهاد. (2015). تشخيص واقع،معوقات آفاق تطوير صناعة التأمين التكافلي – مع الإشارة لحالة الجزائر. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،العدد 04 .
5. حجيلة قميري. (2015). انتشار صناعة التأمين التكافلي وتطورها في الجزائر. مجلة معارف، العدد 18 .
6. حمدي معمر. (2013/2012). نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق-دراسة بعض التجارب الدولية. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف . الجزائر.
7. عامر اسامة. (2014/2013). أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي دراسة مقارنة بين شركة تكافل ماليزيا بماليزيا وشركة الأولى للتأمين بالأردن للفترة 2008-2013. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1 .
8. قندوز طارق. (2016). متطلبات ومقتضيات المنافسة التأمينية بين القطاعين العام والخاص بالجزائر (الواقع والمأمول). مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، مارس .
9. موسى ذهبية، فروخي خديجة. (2015). طرق استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي - شركة " سلامة للتأمينات الجزائر" نموذجا. مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 01، .
10. وائل صالح عامر. (2015). التأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري في سوريا. رسالة ماجستير في الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق .
11. الموقع الالكتروني. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 05 07, 2018، من http://www.imarcgroup.com.
12. الموقع الالكتروني. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 18 03, 2018، من https://www.urdupoint.com/arabic/story/663088.html.
13. الموقع الالكتروني. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 02 08, 2019، من https://www.urdupoint.com/arabic/story/663088.html.